برميل النفط ينخفض إلى 48.77 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 38 سنتا في تداولات اول أمس الجمعة ليبلغ مستوى 77ر48 دولار أميركي مقابل 15ر49 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط الخام خلال تداولات اول أمس بعد أن عززت بيانات إيجابية للوظائف الأمريكية الآمال بنمو الطلب على الطاقة.

وارتفع سعر نفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط بنحو 43 سنتا ليصل إلى مستوى 46ر49 دولار للبرميل فيما ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج (برنت) أمس بنحو 39 سنتا لتصل إلى مستوى 40ر52 دولار للبرميل.

التقرير شدد على أن الدولة تدخل سنتها المالية الثالثة مع العجز المتصل والخطر

الشال: قيمة الإيرادات النفطية المحتملة للسنة المالية الحالية 12 مليار دينار

نصيب اعلى 18 شركة

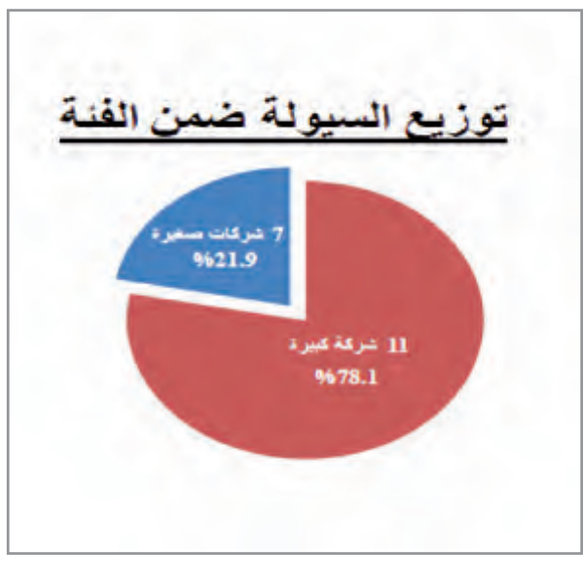

توزيع السيولة ضمن الفئة

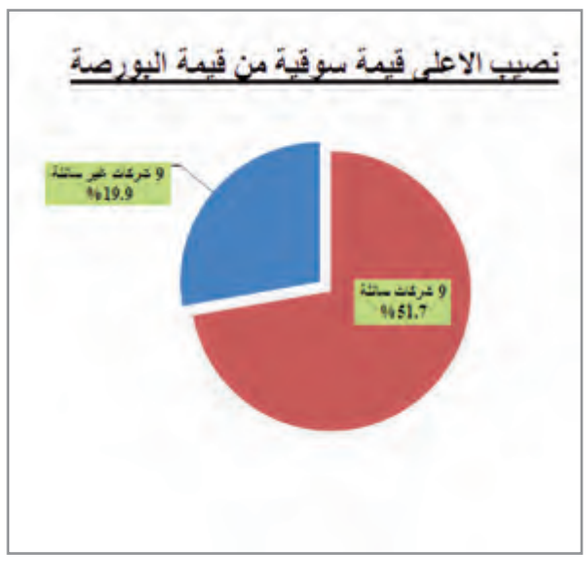

نصيب الاعلى قيمة سوقية

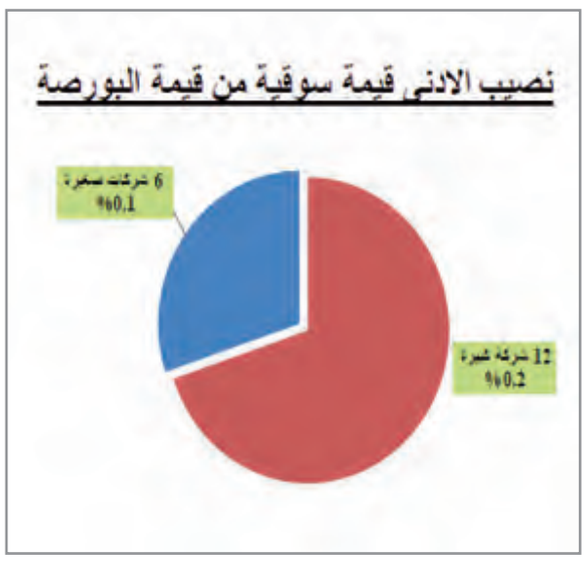

نصيب الادنى قيمة سوقية

تحدث تقرير الشال الاسبوعي عن عجز المالية العامة والسحوبات من الإحتياطي العام حيث جاء في التقرير ما يلي : إحتوى تقريرنا للأسبوع الفائت فقرة تحت نفس المسمى، وهدف الفقرة كما ورد في محتواها، هو ضرورة نشر المعلومة متكاملة بحيث لا تترك مساحة كبيرة لشك أو جدل، فالجدل غير الضروري ضائع على حساب أولويات أهم بكثير. وجاءنا رد غير رسمي مشكور من وزارة المالية، فيه تفصيل كامل لرقم السحوبات من الإحتياطي العام للسنوات المالية الثلاث 2014/2015 و2015/2016 و2016/2017، والأرقام الواردة في الرد، نعتقد أنها تحسم الجدل، ولعلنا بعدها نتفرغ إلى الأهم.

التقرير السابق

ملاحظتنا الأولى حول دقة المنشور، في تقريرنا السابق كانت حول وجود فرق في إجمالي السحوبات البالغ 28.575 مليار دينار كويتي، وإجمالي الأرقام الواردة على لسان الناطق الرسمي لوزارة المالية والبالغة 27.709 مليار دينار كويتي، والفارق كان بحدود 806 مليون دينار كويتي. وكان رد وزارة المالية هو أن ما ذكره الناطق الرسمي كان فقط أبرز السحوبات، بينما لم يذكر ثلاث بنود أخرى، هي، 358 مليون دينار كويتي سحوبات مقابل التعزيزات العسكرية، و253 مليون دينار كويتي لسداد خسائر الخطوط الجوية الكويتية، و195 مليون دينار كويتي صافي إيرادات الإحتياطي العام التي حولت إلى إحتياطي الأجيال القادمة على دفعتين، 24 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2014/2015، و171 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2015/2016. ولو جمعنا الأرقام الثلاثة، يبلغ مجموعها 806 مليون دينار كويتي، وهو الفارق الذي ذكرناه، ويصبح مجموع السحوبات والتحويلات صحيح، أي 28.575 مليار دينار كويتي.

الملاحظة الثانية، كانت حول فروق المحول من الإحتياطي العام إلى إحتياطي الأجيال القادمة، والفرق كان كبيراً، وجاء رد وزارة المالية يذكر بأن المحول لإحتياطي الأجيال القادمة خاص بالسنة المالية 2013/2014، وكان فائضها كبير، والسنة المالية 2014/2015 وكان فائضها كبير، والسنة المالية 2015/2016 وكانت إيراداتها ضعيفة والتحويل صوري لأن عجز الموازنة كان نحو 4 أضعاف المحول لإحتياطي الأجيال القادمة، وكل تحويل لإحتياطي الأجيال القادمة كان خاص بالسنة المالية السابقة لها. فالمبلغ المحول البالغ 7.953 مليار دينار كويتي، كان نسبة الـ 25% من جملة الإيرادات العامة، وهي النسبة المقررة قانوناً للسنة المالية 2013/2014، ثم 6.232 مليار دينار كويتي أو 25% من جملة الإيرادات العامة للسنة المالية 2014/2015، ثم 10% من جملة الإيرادات العامة للسنة المالية 2015/2016، وكانت بحدود 1.363 مليار دينار كويتي. ومجموع الأرقام الثلاثة يطابق الرقم المذكور وهو 15.548 مليار دينار كويتي، بإستثناء ما ذكر سابقاً وهو 195 مليون دينار كويتي، أو دخل الإحتياطي العام، وذلك يغطي الملاحظة الثانية.

الملاحظة الثالثة، كانت حول فروقات كبيرة في التحويلات للسنوات المالية الثلاث بين أرقام الوزير وأرقام الناطق الرسمي بإسم الوزارة، وكان رد وزارة المالية بأن هذه الفروق ناتجة عن الإختلاف في الغرض من النشر، فالأول وفقاً لمتطلبات الإجابة على سؤال برلماني، بينما الثاني كان رداً على الجدل الذي ثار بعده.

ومع تكرار الشكر لوزارة المالية على ردها، نود أن نخلص من ذلك الجدل إلى ثلاث نتائج، أولاها، ضرورة إلتزام الوزارة بشعارها حول زيادة جرعة الإحترافية وهو شعار صحيح وندعمه، والإحتراف يعني أن يبذل جهد مهني حال أي تصريح بحيث لا يترك ما تنشره الوزارة سوى مساحة ضئيلة لأي تساؤلات، وكان نشر الوزارة جدولاً واحداً فيه كل تلك الأرقام بتواريخها، كافياً لحسم موضوع السحوبات منذ بدايته. ثانيها، أن البيئة العامة في الكويت –للأسف–، الأصل فيها الريبة والشك، ولهذا الموقف كل مبرراته، لذلك يعمل نشر المعلومات متكاملة على الإصلاح والإرتقاء في تلك البيئة، ودور وزارة المالية أساس في ذلك الإرتقاء المطلوب. والثالثة، هي، أن كل الجهد المطلوب، هو التركيز على جبهة الإصلاح المالي، وفتح جبهات غير ضرورية يعمل على خطف التركيز مما هو أهم، وبذل جهد وقائي لإجتناب فخ فتح جبهات غير ضرورية أمر حيوي. ففي المستقبل، البطل هو العجز المتصل، ومعه سوف يفقد التحويل إلى إحتياطي الأجيال القادمة أي معنى، وما كان غير مهم في موضوعنا الحالي، سوف يحظى بكل الأهمية في المستقبل، والكويت للأسف في سنتها المالية الثالثة من ذلك العجز المتصل والخطر.

النفط والمالية العامة

بانتهاء شهر يوليو 2017، انتهى الثلث الأول من السنة المالية الحالية 2017/2018، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يوليو، نحو 45.9 دولار أمريكي للبرميل، مرتفعاً بما قيمته 1.7 دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 3.8% عن معدل شهر يونيو البالغ نحو 44.2 دولار أمريكي للبرميل. وهو أعلى بنحو 0.9 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 2%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2016/2017، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يوليو 2017 أعلى بنحو 2.7% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 25.1– دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد إقتطاع الـ 10% لصالح إحتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يوليو، بما قيمته نحو 0.9 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 12 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 0.3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 11.7 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيراداتالموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 13.6 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 19.9 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2017/2018 عجزاً، تراوح قيمته ما بين 6–7 مليار دينار كويتي، ولكن رقم ذلك العجز يعتمد أساساً على معدل أسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية، أو نحو 8 شهور قادمة، كما يعتمد على نسبة الوفر في النفقات العامة، وكانت نسبة الوفر كما وردت في الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2017 بحدود 6.3%.

بورصة الكويت

كان أداء البورصة خلال شهر يوليو، أكثر نشاطاً مقارنة مع شهر يونيو 2017، إذ ارتفعت كل من مؤشرات القيمة والكمية وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (الشال)، وكذلك ارتفعت المؤشرات الثلاثة للبورصة، ومعها ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة –ثروة المستثمرين فيها– في سبع شهور بنحو 2.3 مليار دينار كويتي. وبلغت سيولة البورصة في يوليو 2017 نحو 300.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 150.8 مليون دينار كويتي في شهر يونيو 2017، أي أنها ارتفعت بنحو 99.3%، وبلغ المعدل اليومي لشهر يوليو نحو 13.7 مليون دينار كويتي، مرتفعاً عن شهر يونيو بنحو 63.1%، لكنه ارتفع بنحو 86.8% عند مقارنته مع يوليو 2016. وانخفض عدد الشركات المدرجة في البورصة خلال الشهر من 162 شركة إلى 161 شركة (حيث انسحبت شركة المقاولات والخدمات البحرية من الإدراج). وبلغ حجم سيولة البورصة في سبعة أشهر (أي في 146 يوم عمل) نحو 3.975 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي نحو 27.2 مليون دينار كويتي، مرتفعةً بنحو 2.3 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 2.3 ضعف أيضاً مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للشهور السبعة الأولى من عام 2016. ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى إن نصف الشركات المدرجة لم يحصل سوى على 4.1% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.5% فقط من تلك السيولة، وشركة واحدة من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.7% فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 22% من سيولة البورصة. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة في الشهور السبعة الأولى من العام الجاري، فكان كالتالي:

10% الأعلى سيولة: ساهمت 18 شركة مدرجة بنحو 45.3% من القيمة السوقية للبورصة، بينما استحوذت على نحو 56.5% من سيولة البورصة، كان ضمنها 11 شركة كبيرة، بنحو 44.5% من القيمة السوقية لتلك الفئة، وكان نصيبها 78.1% من سيولة تلك الفئة، و7 شركات صغيرة استحوذت على 21.9% من سيولة تلك الفئة، بينما قيمتها السوقية 0.8% فقط من قيمة كل شركات البورصة، وبينما حظيت شركات كبيرة بسيولة عالية تستحقها، لازال الإنحراف كبيراً بإتجاه شركات صغيرة.

10% الأعلى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 71.6% من قيمة البورصة، واستحوذت على نحو 36.4% من سيولتها، ولكن، ضمنها كان إنحراف السيولة بائن لصالح 9 شركات، حيث حظيت بنحو 90.2% من سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 9.8% من سيولة الفئة لـ 9 شركات كبيرة أخرى.

10% الأدنى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 0.4% من قيمة البورصة، إلا أنها استحوذت على نحو 4.8% من سيولة البورصة، وضمنها حازت 12 شركة على 97.2% من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظى 6 شركات صغيرة أخرى سوى 2.8% فقط من سيولة الفئة، ذلك الإنحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لجرعة المضاربة على بعض شركاتها، وهو إنحراف قد يبدأ في الإنحسار مع كل ضعف السيولة، ولكنه يعاود الظهور كلما ارتفعت السيولة.

سيولة قطاعات البورصة: في البورصة 5 قطاعات نشطة، تساهم بنحو 87.5% من قيمتها، وحازت على 92.3% من السيولة، بما يوحي بتناسق بين السيولة وثقل تلك القطاعات في قيمة البورصة. ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك إنحراف في توجهات السيولة، فقطاع البنوك حاز على 25.9% من سيولة البورصة، أي بما يوازي 52.9% فقط من مساهمته في قيمتها، أي أن نصيبه من السيولة أقل من نصف مساهمته في القيمة. وقطاع الخدمات المالية، حاز على 25.7% من سيولة البورصة، بما يعادل نحو 3 ضعف مساهمته في قيمتها، بينما حاز القطاع العقاري على 20.2% من سيولة البورصة وبما يعادل 2.6 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاعين قطاعي مضاربة. أما بقية القطاعات السبعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من السيولة نسباً مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

البنك التجاري

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 11.5 مليون دينار كويتي، خلال الفترة نفسها من عام 2016، أي إن البنك سجل انخفاضاً، في ربحيته، بلغ نحو 9.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 82.4%. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي المخصصات بنحو 31.2% إلا أن البنك حقق ربح تشغيلي قبل خصم المخصصات بلغ نحو 53.2 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 4.5%، مقارنة مع 50.9 مليون دينار كويتي، أي أن الغلبة في التأثير كانت لارتفاع المخصصات، وهو ما يفترض أن يكون إستثنائي.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 3.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 5.2%، وصولاً إلى نحو 74.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 70.7 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات فوائد بنحو 3.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 45.6 مليون دينار كويتي (وتمثل نحو 61.3% من إجمالي الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 42.2 مليون دينار كويتي (59.7% من الإجمالي الإيرادات التشغيلية). وارتفع بند صافي أرباح الاستثمار في الأوراق المالية بنحو 2.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 472 ألف دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 2.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 3.8 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 1.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 21.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 19.8 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. وحققت جملة المخصصات، ارتفاعاً بنحو 12.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 31.2%، عندما بلغت نحو 51.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 39 مليون دينار كويتي. وعليه، انخفض هامش صافي الربح، إلى نحو 3.1%، بعد أن كان نحو 19.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.164 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 0.9%، مقارنة بنحو 4.125 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، وارتفعت بنسبة 0.6%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2016، وكانت نحو 4.138 مليار دينار كويتي. وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات، ارتفاعاً، بلغ قدره 9.5 مليون دينار كويتي، ونسبته 0.4% ليصل إلى نحو 2.260 مليار دينار كويتي (54.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.250 مليار دينار كويتي (54.6% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2016، وانخفضت بنحو 0.9% عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغت نحو 2.281 مليار دينار كويتي (55.1% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نحو 66.9% مقارنة بنحو 66.8%. وسجل بند النقد وأرصدة قصيرة الأجل، انخفاضاً، بلغ قدره 92.9 مليون دينار كويتي ونسبته 16.7%، ليصل إلى نحو 464 مليون دينار كويتي (11.1% من إجمالي الموجودات)، مقابل 556.9 مليون دينار كويتي (13.5% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2016، وحقق ارتفاعاً، بنحو 13.6%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ، آنذاك، ما قيمته 408.5 مليون دينار كويتي (9.9% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 47.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.4% لتصل إلى نحو 3.569 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.521 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، بينما تراجعت بنحو 12.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت 0.3% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.7% مقارنة بنحو 86.5%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت انخفاضاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 0.7%، مقارنة بنحو 4.1%، وسجل مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) انخفاضاً، حين بلغ نحو 0.1%، قياساً بنحو 0.6%. ومعه مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، أيضاً، حين بلغ نحو 2.6%، قياساً بنحو 15.8%. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى 1.2 فلس، مقابل 7 فلس، للفترة نفسها من عام 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة، بعد أن كان 1.1 مرة.

اجمالي الايرادات التشغيلية للنصف الأول 2017

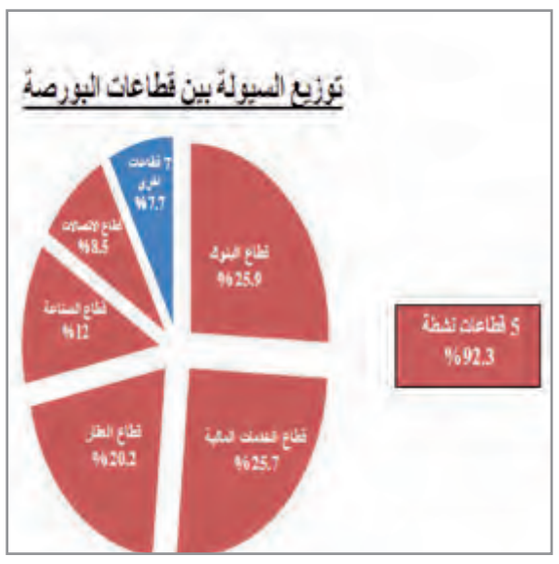

توزيع السيولة بين قطاعات البورصة

القيمة السوقية لقطاعات البورصة

- 195 مليون دينار من إيرادات الاحتياطي العام حولت إلى صندوق الأجيال القادمة
- نسبة الوفر في النفقات العامة للسنة المالية 2017/2016 تصل إلى حدود 6.3 بالمئة
- الكويت حققت إيرادات نفطية في شهر يوليو بما قيمته نحو 0.9 مليار دينار
- الموازنة العامة من المحتمل أن تحقق عجزاً تتراوح قيمته ما بين 6-7 مليار دينار